على طاولة "المدى" المستديرة

دورمؤسسات المجتمع المدني في اشاعة ثقافة الحوار

الواقع الاجتماعي العراقي يدلنا على وجود تكوينات اجتماعية متعددة ومتداخلة

بغداد / جمال كريم

(١-٢)

نظرا لما تنطوي عليه ثقافة الحواربين مكونات المجتمع العراقي من أهمية بالغة ، أقامت مؤسسة "المدى " للثقافة والاعلام والحوار –القسم الثقافي- ندوة موسعة ، بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في اشاعة ثقافة الحوار" ، وقد شارك في اغنائها ، عدد من أعضاء بعض تلك المؤسسات ، الذين يمثلون مختلف ألوان الطيف العراقي ، أدار الندوة وقرر محاورها الزميل جمال كريم ، وقد ناقش المجتمعون عددا من القضايا المهمة المتعلقة بمهمات مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة دورها في اشاعة ثقافة الحوار وترسيخ مفهوماتها ، كما كشف المناقشون عن بعض سلبيات هذه المؤسسات ووهمية بعضها ، فضلا عن تقصيرها في أداء مهامها الاساسية التي وجدت من أجلها.

صادق رشيد

أزاد هرمز

حقائق

سكرتير الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان في العراق، آزاد هرمز العمادي بدأ حديثه قائلا: من أجل انهاء حالة الصراعات الموجودة في البلاد، لابد من ترسيخ واشاعة ثقافة الحوار، اذ لايمكن اقامة أي مجتمع مدني، دون هذه الثقافة في ظل نظام سياسي ديمقراطي وبوجود ركن أساسي آخر في مثل هذا المجتمع، وأعني به، المجال العام في تداول المعلومات.

ان ثقافة الحوارالتي ندعو اليها من خلال هذه الندوة، لها أهمية بالغة في تداول موضوعة المجتمع المدني، الذي يتطلب قدرا كبيرا من الشفافية بعيدا عن كل أشكال التمييز والصراعات الطائفية والاثنية الناتجة عن واقع التعصب الذي تعيشه بعض مكونات المجتمع العراقي.

وذكر العمادي: هناك أمور كثيرة ومؤثرة في واقع موضوعة المجتمع المدني، ونحن بكل تأكيد، لا نختلف على أن الحوار ركن أساسي في هذا الاتجاه، لكن علينا ان لا ننسى امورا أساسية أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن تلك الثقافة في بناء المجتمع المدني، كالواقع الاقتصادي مثلا، فهذا كما هو معروف يؤثر على دور الفرد وجدوى أنشطته في الحياة، ذلك لان الاقتصاد هو القوة الدافعة للتنمية البشرية، لذلك لايمكن بأية حال اغفال هذه القوة، فضلا عن ذلك يتحتم علينا كمؤسسات مجتمع مدني، التركيز على نقاط كثيرة تخدم عملية البناء، لكي نستطيع أن نقوم بدورنا الفعال على أحسن وجه، كالتركيز على أهمية مشاركة الفرد العراقي في عملية صنع القرار، وعدم ترك ذلك الى النخب السياسية الحاكمة فحسب، بمعنى يجب أن يشارك الافراد في تقرير مصيرهم، وبخاصة في السياسات المؤثرة في حقوقهم، لكن هذه المشاركة وأموراً أخرى، لاتتحقق الا من خلال ترسيخ النظام الديمقراطي وترسيخ ثقافته.

وأكد العمادي خلال حديثه: ان دور مؤسسات المجتمع المدني في اشاعة ثقافة الحوار فضلا عن ثقافات أخرى، يعد دورا أساسيا من مهامها، وذلك من خلال وصولها الى فئات المجتمع العراقي، لكن واقع الحال الذي نعيشه، يفضي بنا الى وجود عدد هائل من المنظمات التي وصل عددها الى خمسة آلاف منظمة، بعضها لا علاقة له بمفاهيم الديمقراطية مطلقا.

ان الواقع الذي يعيشه الشعب العراقي واضح وغير مخفي للجميع، بما في ذلك الكم الكبير من المنظمات ونحن في الحقيقة، بدأنا نتجه من ترسيخ ثقافة حقوق الانسان، الى ثقافة الطائفية والاثنية، بل وصل الحال بنا الى مرحلة خطرة من التعصب والكراهية والتخويف.

وفي معرض رده على سؤال لـ"المدى" عن ابتعاد بعض مؤسسات المجتمع المدني عن وظائفها واهدافها الاساسية، أجاب العمادي قائلا: بالتاكيد، فقد أصبحت هذه المؤسسات، مسيسة من قبل تيارات سياسية عديدة، فضلا عن، وجود منظمات وهمية، لانشاط لها سوى تحقيق الربحية والمنافع الشخصية.

تنمية الصراعات

وأعقب العمادي في الحديث عن ثقافة الحوار، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، صادق رشيد بالقول: في البداية، أقول: علينا من خلال ورشة العمل هذه أن نخرج بأفكار وتوصيات، تصب في نهاية المطاف في خدمة المصالح العامة للمجتمع، والمعروف لدينا، أن هناك صراعا داخل المجتمع المدني، صراعاً بين القوى الاجتماعية التي تدافع عن التعددية وحرية التعبير في ظل النظام الديمقراطي، وبين القوى التي تحاول فرض تصوراتها الخاصة، بمعنى، أنها تصارع تلك القوى الاجتماعية التي تدعم تقاليد النظام الديمقراطي، من أجل الهيمنة، ولايخفى على احد أن هذا الصراع بدأت تتحكم به وتديره بعض الاحزاب السياسية المعروفة، من هنا، تحولت بعض منظمات المجتمع المدني في العراق الى واجهات لاهداف ومصالح تلك الاحزاب، من جانب آخر، فأن المنظمات الجادة والفاعلة في الواقع العراقي الجديد، تحتاج الى فضاءات آمنة لكي تتحرك في مساحاتها، اضافة الى تأمين الحرية والامن والحق في الحياة، لكننا للاسف الى الآن، لم نجد وسطا اجتماعيا مستقرا يؤمن نشاط منظمات المجتمع المدني، كما أن هناك أحزابا تشارك في العملية السياسية، اضافة الى استغراقها في المجال العام، بمعنى أنها لم تكتف بالسلطة السياسية، وانما امتدت لتستولي على المجال الاجتماعي العام، والذي يفترض أن تتحرك في مجاله المنظمات.

واكد رشيد: وبحكم نمو الصراع، فان هناك مدنا اغلقت باكملها، لتمثلها واجهات ثقافية دينية، مذهبية لاتسمح بظهور مؤسسات مجتمع مدني، ولكي تمارس المنظمات أنشطتها، في مختلف المدن العراقية، يتوجب ذلك توفير الامن، وبخاصة في المدن التي هيمنت عليها جماعات مسلحة لتتحكم فيما بعد بالانشطة الثقافية وفق أهدافها واجندتها.

وتساءل صادق رشيد هل من مسؤوليتي كمؤسسة مجتمع مدني أن اصطدم بمجموعة من القتلة؟. في الحقيقة ما نريده أو ما نركز عليه، هو انه ليس من المستحيل أن لانشارك في صناعة المجتمع المدني، على الاقل من خلال توفير الامن واتاحة حرية التعبير التي كفلها الدستور، لذلك أرى أن من معوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني، انغلاق بعض المدن وهذا الفعل المتواصل موجه لإهلاك الطبقة الوسطى وكذلك تردي الخدمات التي تمنع الافراد من التواصل مع تلك المؤسسات.

وشدد رشيد قائلا: لايمكن التفكير بثقافة حوار يمكن أن تكون مؤثرة، بدون التفكير بالطبقة الوسطى ومواردها، كما يفترض أن نعيد هيكلة مؤسسات الدولة على أساس الكفاءة والنزاهة، واعتماد معايير عادلة في ذلك، على أية حال، لا أنكر أو أبرر أن هناك تقصيرا وتلكؤا في عمل مؤسسات المجتمع المدني وهذا بدوره، يعو د الى اسباب، منها: وجود أكثرمن ٦٠ الى ٧٠ بالمائة من المؤسسات الوهمية التي تنصب اهدافها على الربحية، معتمدة على أساليب المكر والاحتيال في حقوق المواطن العراقي، فمركز الدراسات يهيمن عليه أشخاص نفعيون، وغالبا ما يحاولون محاباة منظمات حقيقية لم تتورط معهم بعمليات "مشبوهة"، وللاسف الشديد، ان تمول هذه المراكز أصلا من أموال الشعب العراقي، حيث رصد برايمر٧٧٠ مليون دولار للامم المتحدة، لتوزيعها الى جهاتها الفرعية،سواء في دول الجوار أو دول العالم، بغية تنشيط مؤسسات المجتمع المدني وترسيخ ثقافة حقوق الانسان في العراق، من هنا، أدعو الصحافة العراقية ووسائل الاعلام الاخرى، لان تمارس دورها في الكشف عن المنظمات الوهمية وفضح أساليبها التحايلية.

اشاعة ثقافة الحوار

أما عضو جمعية حقوق الانسان أحمد العزاوي، فقد بدأ مداخلته بالقول: اسمحوا لي بأن أستهل مداخلتي، بقول لغرامشي:"ان دور منظمات المجتمع المدني، هو ملء الفجوة المرعبة بين الحاكم والمحكوم "، وهذا كما هو واضح دور انساني كبير.

قبل أن أبدأ حديثي في الكشف عن وسائل الاحتيال التي تمارسها بعض منظمات المجتمع المدني، يجدر بنا أن نتساءل: ما مدى مساهمة تلك المنظمات أو مدى نجاحها في محاولتها، لاعادة تشكيل الوعي العراقي، فهل نجحت خلال هذه السنوات الاربع، في زحزحة البنى التقليدية الساكنة ؟، هل ذهبت الى القرى والارياف النائية من أجل انتاج بنى ثقافية، تؤسس لعملية ادارة الصراع الاجتماعي، ادارة سلمية وبالتالي تؤسس لذاكرة بريئة، لذاكرة غير محكومة بآثام الماضي واللحظات التأريخية المخيفة التي مرت على حياتنا، أقول هل نجحت هذه المنظمات في محاولاتها تلك؟، ولو أجبنا بنعم ذهبنا الى المنطقة"س"،لكن كم هي المرات ؟وكم هي المنظمات التي ذهبت ؟أكرر، هل استطاعت أن تزحزح البنى القليدية والمرجعيات القمعية التي أنتجت الخوف والقتل والرعب، هل نجحت في ذلك ؟ طيب واذا كان الجواب كلا، اذاً كيف سننتج آليات عملية لاعادة تشكيل الوعي الجمعي العراقي؟ لكل ما تساءلت وذكرت، أقول ان المطلوب منا هو العمل الجاد والنضال المخلص، لنذهب الى الانسان العراقي أينما وجد في المدينة أو القرية أو الريف، نعم هناك ارهاب، وهناك قتل، لكن علينا الاّ نتراجع أو نتقهقر، بل علينا أن نمضي قدما، لنؤكد،على الاقل، للتأريخ أننا تغيرنا برغم كل الظروف، ليس هذا فحسب، بل لنذهب الى الحكومة والى البرلمان، ولابأس أن نستضيف أعضاء من النواب ومسؤولين في الحكومة، أو حتى موظفين من بعثة الامم المتحدة، لتتم عملية مكاشفة ومصارحة لمجمل القضايا المتعلقة بنشاطات مؤسسات المجتمع، بما في ذلك الاحتيالات التي حصلت وتحصل من قبل بعض تلك المؤسسات التي أخلت بأبسط قيمها ووظائفها واهدافها.

وعن الاموال المدفوعة لمنظمات المجتمع المدني، كشف صادق رشيد قائلا: ان الجهات المعنية بشؤون هذه المنظمات، ومن خلال عرضها الشفاف للبيانات الدورية عن الاموال المدفوعة للمنظمات والمعايير التي اعتمدت للدفع، توفر معلومات دقيقة للصحافة ووسائل الاعلام الاخرى في الكشف والتحقيق، وبخاصة عندما تواجه ملفات، تتضمن بيانات معينة، تستطيع الصحافة من خلالها أن تكشف، لماذا التأكيد على هذه المنظمة أو تلك دون غيرها ووفق أي المعايير يتم ذلك؟ في الحقيقة، ليست لدينا أية محاولات للتقصي والمتابعة للكشف عن أكثر اختلالات بعض المنظمات.

وتابع أحمد العزاوي مداخلته بالقول: تتحمل مؤسسات المجتمع المدني جزءا كبيرا من المسؤولية، لكن هناك مداخل ومعوقات عمل، كمدخل الدستور، وبخاصة المادة الثانية منه، كما أن هناك معوقات عمل تتحمل الحكومة مسؤوليتها.

أخيرا لن أتردد بالقول والاعتراف، بان منظمات المجتمع ليس لها دور في اشاعة ثقافة الحوار، وان وجدنا هناك دورا بسيطا، فان هذا الدور يعلو عليه صوت المفخخات وصوت الرصاص والبنادق.

التطرف والارهاب

وقدم المترجم والشاعر سهيل نجم مداخلته من خلال ورقة العمل التي جاء فيها:يعد فن المحاورة والتحاور، فن تقسيم الاشياء الى انواع وأصناف للتمكن من فحصها ومناقشتها، ويرى افلاطون أن ما يترتب على الجدلية –الحوارية هو الانتقال من مفاهيم الى مفاهيم، من قضايا الى قضايا وصولا الى الكليات الاعم والمبادىء الاولى التي ترتدي في نظره قيمة وجودية. فالحوار هو الانتقال من الغايات الفردية الى العدل الكلي وجدل الافكار والمشاعر والافعال، وقد حدد هيجل الحوار أو الجدل، بانه التطبيق العلمي للتقيد بالقوانين الذي يلازم طبيعة الفكر، غير أن مسيرة الفكر هذه وفقا لقوانينه الخاصة به تكون مطابقة أيضا لتطور الكائن نفسه، بحيث تكون الحركة الجدلية بنحو عام هي الطبيعة الحق لتحديدات الادراك العقلي للاشياء وللمتناهي عموما، هذه المسيرة قائمة أساسا على الاعتراف بعدم امكان الفصل بين النقائض وعلى كشف مبدأ هذا الاتحاد في صنف أرفع.

وخلافا لجدل التضاد فان جدل المشاركة، بدلا من السعي وراء غزو العالم بسلسلة من انتصارات على المقاومة المتتالية، انما يعلمنا اختراق العالم من خلال التفجير في داخلنا لقوى متنوعة، لايتوانى الواقع عن الاستجابة اليها. ان الجدل بمعناه الحواري يثير الحافز على الانتقال الى الامام، انه المتحرك والمتقدم والمتطور، انه يعارض الثابت الميتافيزيقي - اليقيني، وصولا الى حالة أكثر ارتقاء.

ويوضح نجم قائلا: يدلنا الواقع الاجتماعي العراقي على وجود تكوينات اجتماعية متعددة ومتداخلة، شكلت ومنذ زمن بعيد جدلية متحاورة على نحو راق ومن غيرالممكن فصلها الا من خلال اشاعة الخراب الجماعي، ولما كان قانون التحاور بين المتناقضات الاجتماعية، هو قانون كشف سره الفلاسفة منذ قرون، من دونه انهار العالم منذ زمن بعيد، تحتم على جميع اطراف فسيفساء التكوينات الاجتماعية العراقية، وخصوصا الزعماء منهم، ادراك هذا القانون وتجاوز كل ما ماكان طارئا من اساءات الفهم المتعمدة سعيا وراء مكاسب فردية غير مشروعة وما تؤدي اليه هذه الفردية من عواقب وخيمة.

ان المنطق العلمي الاجتماعي يقر بان اتحاد المتناقضات وتحاورها وحده الذي يقود العالم الى الامام. على الرغم من أن الحالة العراقية التي تنطوي على تناحر هدام بين القوى السياسية المتصارعة على الحكم والتي تلبس أحياناً لباس الدين أو المذهبية، هي ليست حالة فريدة في التاريخ القديم والمعاصر ولكنها، ربما تكون قد تجاوزت الحدود الكثيرة وربما تكون أيضا مرشحة الى تجاوزات أشد وطأة، ان لم يتوصل القادة الى الخطوط المشتركة التي تجمعهم وتوحدهم لحل كل هذه التناحرات الدامية واتباع سبل الحوار العلمي الذي يلزم جميع الاطراف بالاقرار بالآخر وعدم السعي لاخضاعه وفقا لأيديولوجيا دوغمائية ذات بعد واحد.

ولان شرخ التناحر الدامي هذا قد وصل، كما هو واضح، من قمة الهرم السياسي الى القاعدة العريضة من الناس الذين استطاع البعض من المتطرفين استمالتهم والتغرير بهم وزرع الفتنة والكراهية فيما بينهم وباقي الفئات الاجتماعية الاخرى، فقد أوصل الامر الى حالة خطرة، ربما لم يسبق لها مثيل، خصوصا مع توفر ادوات التدمير الجماعي البشعة، فضلا عن توفر الانتحاريين ومن يحتضنهم، لكل ذلك، أقول، لقد صارت الحاجة جداً ماسة الى سبيل ما لاشاعة ثقافة الحوار باعتبارها المصير الوحيد للبقاء وللبناء والتحضر وصنع الرفاهية للجميع.

ويتساءل سهيل نجم: لكن ماهي السبل الممكنة لاشاعة ثقافة الحوار ولمن توكل هذه المهمة؟

ويجيب: ان الشيء الذي بات مؤكدا هو أن قوى التطرف والارهاب مقفلة عقليا ازاء أي استعداد للتحاورمهما كان، ولاتقبل بغير تسيدها وهيمنتها على الموقف السياسي والامني والاقتصادي، وبقيت هناك الاطراف التي تحمل لواء الوطنية، من أحزاب ومنظمات ونقابات شبه رسمية وأخرى نشأت لدينا تمثلها مجموعة من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الجديدة، هذه الكيانات لم يعتد العراقيون على وجودها طوال الحكم الدكتاتوري السابق، الذي لم يرق له أن توجد مؤسسات مستقلة وغير تابعة لاملاءاته وتوجهاته السياسية.

ويشير نجم: ان المراقب لاداء الاحزاب السياسية المشاركة في السلطة خصوصا،يرى أنها تعمل على اشاعة أفكارها وآرائها التي ترى أنها وحدها التي تمثل الحقيقة، بينما يغطس غيرها في الضلال، فالمشتركات فيما بينها ضعيفة والخلافات هي السائدة، لابل أن ثمة من هو لايزال مشتركا في السلطة، ويتهم جهات أخرى مشاركة بالسلطة ذاتها بالتآمر عليه وعلى الشعب !!وهذا مايشير الى أن مكونات السلطة بعيدة عن الحوار العلمي المخلص والنزيه، فيما بينها، بينما يسود التناقض السلبي الحاد وانعدام الثقة بالآخر.

ونتيجة لهذه الحالة،يكون لمؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات المستقلة والمحايدة بين الفرقاء السياسيين دور حساس واساسي في التثقيف بأهمية الحوار المجدي والمؤدي الى رؤى تخلق القاعدة لمشتركات في المفاهيم والآراء والتطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولان مجتمعنا لم يعتد على وجود مثل هذه المؤسسات كما أسلفت، لزم الامر دعمها والتثقيف بطبيعتها والحفاظ على استقلاليتها وتشجيع نشاطاتها ومن دون فرض هيمنة ما ومن أي نوع على تلك النشاطات وتسييرها الى هدف آخر غير هدف التآلف الاجتماعي الذي وجدت من أجله، ولكن على الرغم من ذلك نلاحظ وجود مؤسسات تدعي الاستقلالية من أية تأثيرات لاحزاب سياسية معينة، ولكنه في الحقيقة مجرد واجهات غير مباشرة لتلك الاحزاب، ما يعطل حياديتها ويشير الى تورطها في الدعاية للاحزاب الداعمة لها.

ويختتم سهيل نجم مداخلته بالقول: ان وجود مؤسسات مدنية فعلية، مستقلة، حقا، لها حركيتها الخاصة وعملها الحر في اشاعة الديمقراطية وثقافة الحوار هو في تقدير الاغلبية الساحقة من الناس، وكما يحصل في كل البلدان المتقدمة، يعد صمام أمان للتآلف الاجتماعي المزدهر، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، ذلك لان هذه المؤسسات،بما يمكن أن تقوم به من برامج ثقافية تنويرية، حري بها أن تقوم بمراقبة مسؤولة على مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث، وذلك له دور كبير في اخماد أية محاولات تعرض البلاد لهزات ذات عواقب وخيمة وكارثية، كما يحصل في بلادنا اليوم، وهو ما آن له أن ينقضي ويزول من واقع حياتنا.

جهاز مراقبة

وتحدث فلادمير حميد من اتحاد الشبيبة العراقي قائلا: قبل قليل تطرق الزملاء المتحدثون الى ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وتاثيرها في الشارع العراقي ، وذكر بعضهم أن عددها قد وصل الى خمسة آلاف منظمة ،لكننا لو عدنا الى آخر احصائية ،ربما سنتعرف بدقة عن هذا العدد، فضلا عن وجود عدد آخر لم يتم تسجيله لدى الوزارة المختصة بتلك المؤسسات ، ولونعود لهيكليتها ، سنجد أن بعضها مدعوم دينيا ، ومنها ما مدعوم سياسيا ، ومنها ماهو مؤسس على اهداف نفعية بالاصل، ولوتحرينا بموضوعية عن أسباب ضعفها الحقيقية ، سنجد الاولى تتحرك في نشاطها مركزة على اشاعة أفكارها وثقافتها الخاصة بها ، بتعبير أدق ، ستركز على خطابها الديني ، أما الثانية فانها ستنظر لخطابها السياسي ، فيما سيكون دور الثالثة منعدما أصلا لان لها مآرب مادية نفعية ، اضافة لما ذكرت ، أقول أن المناطق التي تنشط فيها المليشيات ،يصعب على مؤسسات المجتمع المدني أن تمارس دورها في الدفاع عن حقوق الانسان وتعبئة مكونات المجتمع العراقي على المنهج العلمي الصحيح في تدوال الاشكاليات ومعالجتها .

وأكد فلادمير: ان عدد المنظمات التي تعمل بجدية وعلى أسس علمية منهجية قليل جدا ، فضلا عن العجز الفكري والاقتصادي ، بل حتى الثقافي ، الذي حصل داخل المجتمع العراقي ، بطبيعة الحال ، حصل كل ذلك ، نتيجة القمع ومصادرة الحريات والافكار ، فضلا عن تبديد ثروات البلاد طوال أكثر من خمسة وثلاثين عاما من الحكم الشمولي الاستبدادي.

ومن المجموعة العراقية لحقوق الانسان المحامية تأميم العزاوي قد ابتدأت مداخلتها بالقول:ان أية معاينة دقيقة لدور مؤسسات المجتمع ،ستكشف لنا الدور الضعيف لها في ظرفنا الراهن الصعب والاستثنائي ، ويعود ذلك لاسباب كثيرة ومتشعبة ،لكن هذا لايدعونا أن نلقي اللائمة على المنظمات فحسب ، ما لم نحمل الدولة أيضا مسؤوليتها تجاه هذه القضية ، وذلك للاسباب التالية أولا: ان مفردة حقوق الانسان بحد ذاتها ، ليست بالمفردة الكمالية ، لكنها كانت غائبة تماما عن واقعنا العراقي ، وما التداعيات الحاصلة الآن ، الا بسبب غياب هذه الثقافة ، فلو كانت موجودة ومتداولة بين مكونات المجتمع العراقي لما وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم ، وثانيا ، ان أغلب مؤسسات المجتمع المدني المتواجدة الآن ، تجهل هذه الثقافة ، لذلك أقترح أن يكون هناك جهاز مركزي لمراقبة هذه المؤسسات وعملها على أهمية نشر واشاعة ثقافة الحوار، كما أقترح على وزارة حقوق الانسان أن تضع برنامجا يتبنى أيضا ، اشاعة هذه الثقافة ، والبداية ميدانيا في الشارع العراقي ، لنتعلم كيف نتعامل مع الآخر وكيف نحترم حقوقه في الحياة ، ونتعلم ايضا،كيف نتجنب التوتر وكيف نفسح طريق الحياة للاخر.

وأضافت العزاوي : اننا لوآمنا بثقافة حقوق الانسان وعملنا على أن تكون ممارساتنا واقعية وفعلية ، أعتقد أننا سنكون فاعلين في فهم الاخر .

ان الفرد العراقي في رأيي ، مبني في تكوينه السايكولوجي ،على الانا ولاشيء بعدي ، أنا وغيري لن يكون، هذا التكوين توارثناه عبر تأريخنا المعروف ، ليؤسس هذه النزعة الالغائية أو الاقصائية للاخر.

واوضحت العزاوي:اننا كمجموعة عراقية لحقوق الانسان، عبارة عن تجمع يضم أعدادا من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني والمسؤولين في اجهزة الدولة ، كما أننا نؤمن بأن تلك المؤسسات تستطيع أن تقوم بمهامها ،اذا كان هناك التزام بمبادئها من قبل أعضائها وبخاصة ذوي الاهتمام المشترك معنا في هذه المهمة بالغة الاهمية ، في الحقيقة ، نحن نسعى ان نعمل معا من أجل تحقيق اهدافنا الانسانية ككتلة واحدة ومن خلال عملي في مجال منظمات حقوق الانسان ، وجدت أن بعضها التي تمول من جهات سياسية وفئوية تعمل بأيديولوجيا من يمولها ، من هنا ،تعمل على تغييب الهدف العراقي الاكبر والذي يجب علينا جميعا أن نعمل من أجله لكي نصل بالوطن الى شاطىء الامن والسلام .

واختتمت العزاوي مداخلتها بالقول: للاسف الشديد تبقى تلك المنظمات مساندة لمن يمولها ،ولن يقف داعما لها ، ان مفردة مواثيق حقوق الانسان مفردة جدا مهمة ،وهي بالاساس صيغت لمعالجة كل ما يبنى على غيابها ، فالمنظمات ما زالت تحتاج الى الدعم والعمل المشترك فيما بينها والى حماية الحكومة لها ،فناشطو المؤسسات تعرضوا الى الاغتيالات والخطف والقتل بل مازال مصير بعضهم مجهولا الى اللحظة، لذلك لاتستطيع المنظمات أن تطلق كل طاقاتها بشكل كبير وغير محدد.

جانب من الندوة